

الدばاغ تحسين مستمر لبيئة الاستثمار لجذب مزيد من الاستثمارات

المملكة الأولى شرق أوسطياً والعشرين عالها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية

عام ما ذكر إلى زيادة التدفقات الاستثمارية ودخولها في البلاد.

وكان قد الشهير الماضي تقرير أداء الأداء العالمية IFC التابعة البنك الدولي وقيم بيئة الأعمال التجارية في ١٧٨ دولة ومدى ملائمتها الاستثمارية وأحتلت المملكة في ذلك التقرير المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط والعالم العربي والمركز الثالث والعشرين على مستوى العالم من حيث جاذبية بيئة الاستثمار، مع تصنيف السعودية ضمن أفضل عشر دول في العالم قامت بإصلاحات اقتصادية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٦.

وقال محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو بن عبد الله الدباغ بهذه المناسبة إن صدور التقرير ينبع من دوره كرئيس للبنك الدولي الذي أوضح تحسن هذا التقرير الذي يوضح تصدر المملكة للدول العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وأحتلالها المركز العشرين على مستوى العالم بعد أيام من صدور تقرير البنك الدولي الذي أوضح تحسن الاقتراضية التي تتبعها المملكة والتحسين في مناخ الاستثمار بشكل



الدباغ

إلى (٦٤) مليار دولار استحوذت كل من تركيا والسويدية على أكثر مقارنة بـ (٣٥) مليار دولار ونسبة زيادة (٥١٪) في عام ٢٠٠٦ بلغ أكثر من (١٨) مليار دولار ونسبة زيادة (٦٠٪) على المركز (٢٠) عالمياً في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية كما تصدرت دول الشرق الأوسط والدول العربية.

وبين التقرير بيان التفاوت الاقتصادي والتحسن في مناخ الاستثمار الذي شهدته عدد من دول العالم ومنها دول منطقة غرب آسيا ساهم بشكل مباشر في زيادة حجم الاستثمارات الدولية التي استقطبتها تلك الدول حيث وصلت

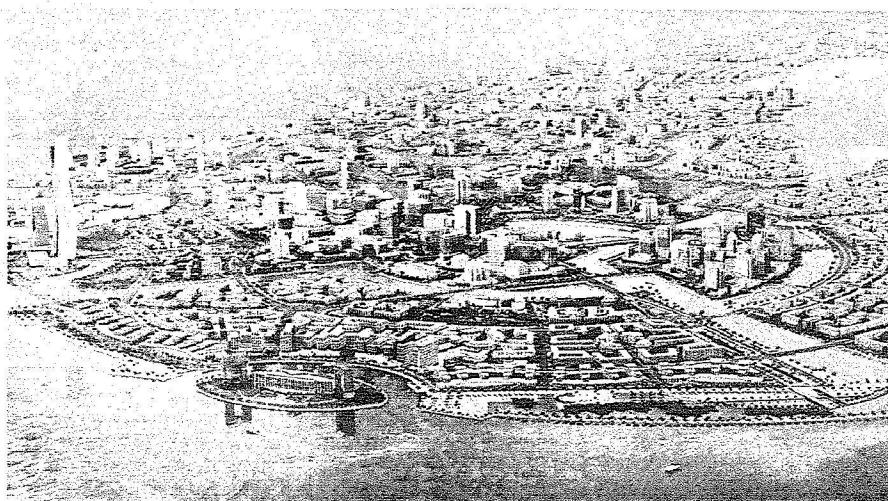
خالد المطوع - الرياض

عقد أمس في الرياض البروفيسور حافظ مرتضى رئيس قطاع التنمية والاستثمار في منظمة الأونكتاد يحضور محافظ البيئة العامة للاستثمار عمرو بن عبد الله الدباغ مؤتمراً صحيفياً أعلن خلاله عن نتائج تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" ..

موضحاً أن حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها المملكة

في عام ٢٠٠٦ بلغ أكثر من (١٨) مليار دولار ونسبة زيادة (٥١٪) مقارنة بالعام ٢٠٠٥ وتفقد بذلك إلى المركز (٢٠) عالمياً في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية كما تصدرت دول الشرق الأوسط والدول العربية.

وقال السيد اغ في ختام تصريحه، أود التأكيد مجدداً على أن الفضل في هذا التعاون الالاف في تصنيف تناقصية بيئة الاستثمار في المملكة هذا العام في عدد من التقارير المحايدة يعود - بعد الله - للتوجيهات المباشرة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولد عمه الأبي شو الإصلاح الاقتصادي الشامل على درب التنمية والتحديث وتنمية الجهود من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاقتصاد والاستثمار في المملكة من أجل تحسين بيئة الأعمال في البلاد وإطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية بالتعاون بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وهذا البرنامج هو امتداد لنفع المملكة في دعم الاستثمار الخاص، الذي يمثل المحور الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وزيادة قيمة المضافة الموارد البشرية.



مدينة الملك عبد الله الاقتصادية من العوامل التي رشحت المملكة للمركز المتقدم عالمياً

والعشرين على مستوى العالم بؤكد الاستثمار و مدى الترابط بين دينها من الإمكانيات والمقومات مما يستوجب بذلك مزيد من الجهد أهمية التحسين المستحسن لبيئة هذين الجانبيين، مشيراً إلى أن والذرايا ما يؤهلها لعراقي أفضل من من أجل الاستثمار الأمثل لتلك الاستثمار من أجل جذب المزيد من تقرير الأونكتاد أوضح أن المملكة المركز الحالي في جذب الاستثمار الزايا والمقومات.